CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/DEC/X/28
29 October 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع العاشر
ناغويا، اليابان، 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010
البند 5-1 من جدول الأعمال

المقررات المعتمدة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

المقرر 28/10 التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

إن مؤتمر الأطراف،

1- *يلاحظ مع القلق* أن الزيادة السريعة في الضغوط الناشئة عن دوافع التغيير في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، والمعدل الإجمالي المستمر والمتسارع لفقدان التنوع البيولوجي لهذه النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية الحرجة المرتبطة بها، قد ترتب عليها بالفعل تكاليف اقتصادية واجتماعيه وبيئية كبيرة يُتوقع أن تتصاعد بسرعة. وتشمل هذه الخدمات إمدادات المياه والتخفيف من الظروف الهيدرولوجية القاسية؛

2- *يعرب عن قلقه* من أن التغيرات البشرية الرئيسية لا تزال جارية في دورة مياه الأرض على النطاق العالمي والنطاقين الإقليمي والمحلي من خلال الاستخدام المباشر للمياه والتغير في استخدام الأراضي؛ وأنه تم الوصول بالفعل إلى حدود الاستدامة لموارد المياه السطحية والجوفية أو تجاوزها في العديد من الأقاليم؛ وأن الطلب على المياه مستمر في الزيادة؛ وأن هذه الاتجاهات أصبحت متزايدة في بعض المناطق نتيجة تغير المناخ؛ وأن ضغوط المياه على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تتصاعد بسرعة؛

3- *يؤكد* أن المجتمعات البشرية تعتمد على الخدمات العديدة التي توفرها النظم الايكولوجية للمياه الداخلية وأن التنوع البيولوجي يدعم تلك الخدمات التي تقدمها هذه النظم الايكولوجية؛

4- *يلاحظ* أن المياه تعتبر على نطاق واسع التحدي العالمي الرئيسي للموارد الطبيعية، وأن المياه صلة الموارد الطبيعية الرئيسية بين مختلف الأهداف الإنمائية للألفية والتنوع البيولوجي؛

تنفيذ برنامج العمل

5- *يلاحظ مع التقدير* القيمة المستمرة للتقارير الوطنية التي تقدمها الأطراف في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة في توفير معلومات أساسية عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ودوافع التغير؛

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

ويعرب عن تقديره لمدخلات أمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها، وذلك في الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

6- *يخلص* إلى أن برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية لا يزال إطارا سليما لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة إلا أن التنفيذ يحتاج إلى تعزيز بدرجة كبيرة من خلال اتساق أفضل بين سياسات وأنشطة استخدام المياه واستخدام الأراضي وإدراج أفضل لقضايا المياه في برامج العمل الأخرى في الاتفاقية، بما فيها ما يتعلق باستخدام المياه وإدارة المناطق والموائل الواقعة على ضفاف الأنهار، وزيادة الاعتراف بأهمية خدمات النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية لصحة البشر والحد من الفقر والتنمية المستدامة وتغير المناخ؛

7- *يلاحظ مع القلق* دلائل أن النظم الايكولوجية للمياه الداخلية قد تكون ضعيفة بصفة خاصة أمام الأنواع الغريبة الغازية ويحث الأطراف والحكومات الأخرى على الرجوع إلى العمل بشأن الأنواع الغريبة الغازية عند تنفيذ برنامج العمل بشأن النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

8- *يحث* الأطراف والحكومات الأخرى على إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية والإقليمية، والتقييمات البيئية الاستراتيجية وإنفاذ التدابير القانونية القائمة من أجل وقف الاستخدام غير المستدام وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي للمياه الداخلية واستخدامه المستدام، وخصوصا لمعالجة الاستغلال المفرط للمياه الداخلية وتفتتها، بما في ذلك أثرها على مصايد الأسماك؛

9- *إذ يشير إلى* الفقرة 3 من المقرر 19/9، ينبه الأطراف والحكومات الأخرى إلى الحاجة المستمرة إلى مواصلة تعزيز الترتيبات التعاونية الدولية المتصلة بإدارة مجاري المياه الداخلية والكتل المائية بما يتسق مع المادة 5 من الاتفاقية؛

10- *يحث* الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على تعزيز جهودها لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، مع الأخذ في الاعتبار الغايات وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛ ويشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على تعزيز قدراتها لتنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك التنسيق المؤسسي، مع إيلاء اهتمام خاص لمساهمات برنامج العمل في تحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقرة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال جملة أمور منها:

(أ) تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع القطاعات المستخدمة للمياه وغيرها من الموارد ذات الصلة بالنظم الايكولوجية للمياه الداخلية لتجنب الآثار السلبية التي تلحق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية؛

(ب) التوسع في إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه وما يتصل بها من نُهج والنظر في التفاعلات بين النظم الإيكولوجية المختلفة التي تنظم مساحة الموارد المائية والمياه الجوفية والساحلية وتواصلها؛

(ج) تعزيز جهودها في مجال الحفظ، عن طريق جملة أمور منها، توسيع نطاق المناطق المحمية والشبكات الايكولوجية[1] الخاصة بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ومن خلال تعيين شبكات متسقة وشاملة لمناطق الأراضي الرطبة في امتداد أحواض الأنهار المدرجة في قائمة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ومن خلال التعاون الدولي في إدارة موارد المياه الداخلية؛

(د) تعزيز قدراتها على الإبلاغ عن تغطية المناطق المحمية للنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، بما في ذلك في المناطق المعينة لحماية التنوع البيولوجي الأرضي؛

(هـ) تعزيز الجهود لمعالجة الدوافع المؤدية إلى تدهور التنوع البيولوجي للمياه الداخلية وفقدانه وذلك من خلال إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، في عمليات صنع القرار في القطاعات الأخرى، مثل إنتاج الطاقة، والنقل، والزراعة، ومصايد الأسماك، والصناعة، والتعدين والسياحة وفي خطط التنمية الإقليمية؛

(و) منع تغييرات تدفقات المياه، بما فيها التدخلات البشرية المباشرة و/أو تغير المناخ، التي تضر بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية؛

(ز) منع الاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية؛

(ح) إحياء واستعادة النظم الايكولوجية للمياه الداخلية المتدهورة وخدماتها؛

(ط) تشجيع، حسب الإقتضاء، مستخدمي الأراضي والمياه ذوي الصلة على تحسين الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية من خلال خطط من ضمنها المدفوعات الطوعية مقابل خدمات النظم الايكولوجية؛

(ي) التأكد من مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بإدارة المياه الداخلية في عمليات صنع القرار بخصوص السياسات والأعمال التي تنطوي على حفظ النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية واستخدامها المستدام وتسهم في التخفيف من وطأة الفقر؛

(ك) استكشاف إمكانيات لتعزيز عملية تخصيص الموارد لبناء القدرات على التنفيذ، التي تبررها المنافع الاقتصادية لتحسين إدارة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

(ل) ضمان المحافظة على التواصل بين النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية واستعادتها حيثما يكون ضروريا، من أجل التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وخفض تدهور التنوع البيولوجي إلى الحد الأدنى؛

11- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى دعم البرامج والأنشطة على المستويين الإقليمي والوطني لمعالجة دوافع فقدان التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

---

[1] في سياق برنامج العمل هذا، مصطلح عام يستخدم في بعض البلدان والمناطق، حسب الإقتضاء، للتعبير عن تطبيق نهج النظام الإيكولوجي الذي يدمج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقا من أجل فاعلية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

12- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على مراعاة النظم الايكولوجية للمياه الداخلية وقيمتها مراعاة كاملة في خطط التنمية القطاعية لديها وحساباتها القومية، وعند الإقتضاء، نظم الإبلاغ؛

13- يعترف بأهمية النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية في الجزر، والتنوع البيولوجي الفريد للمياه الداخلية فيها في كثير من الأحيان، وبصفة خاصة، دورها في الحفاظ على الإمدادات المحدودة للمياه في الجزر، ويحث الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء، على زيادة الاهتمام بتنفيذ برنامج العمل؛

14- *وإذ يسلّم* بأهمية النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، مثلا الواحات في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، يحث الأطراف المعنية والحكومات الأخرى المعنية، على التأكد من الإحالة المرجعية والتماسك بين برنامجي العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وبشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة (حسبما تقرره الفقرة 11 من المقرر 4/7، ضمن جملة أمور)؛

15- *يدرك* التوسع العمراني السريع لسكان العالم وأهمية توفير إمدادات المياه للمدن، ويحث الأطراف والحكومات الأخرى على اتخاذ تدابير لخفض الضغوط التي تحدثها المدن على النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وزيادة الاهتمام بالسلطات الحضرية وأصحاب المصلحة الآخرين ودعمهم من أجل ما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لضمان استمرار قدرة النظم الإيكولوجية على توفير مياه كافية بجودة مناسبة، وبالتالي المساهمة في أمور منها إمدادات المياه في المناطق الحضرية؛

(ب) حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها الأراضي الرطبة في المدن والمتاخمة للمدن الواقعة تحت ولايتها، كمساهمة في الجهود الوطنية لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

16- *يلاحظ* أن ثمة حاجة إلى توضيح نطاق الصلات المشتركة بين برنامجي عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وبشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في المناطق الساحلية، بما في ذلك ما يتعلق بتغطية الأراضي الرطبة الساحلية بموجب اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، و*يطلب إلى* الأمين التنفيذي *ويدعو* أمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، رهنا بالموارد المتوافرة، إلى إجراء تقييم للسبل والوسائل الرامية إلى معالجة احتياجات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ذات الصلة في المناطق الساحلية ضمن خطة العمل المشتركة للاتفاقيتين، وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى الاجتماع الخامس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

17- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى، حسب الاقتضاء، على ضمان أن تعتمد سياسات تخصيص المياه لديها، ضمن جملة أمور، على الحاجة إلى تحقيق توافر مستدام للمياه بكميات كافية وذات جودة لدعم تشغيل النظام الإيكولوجي والإيصال المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه أو التي تعتمد عليها؛

18- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يواصل، في شراكة مع المنظمات المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمعهد الدولي لإدارة المياه، البحث عن السبل التي يمكن بها الحد من الآثار السلبية لاستخدام المياه الزراعية ومياه الصرف، على النظم الإيكولوجية، وتعزيز قدرة النظم الايكولوجية على توفير المياه لإنتاج الأغذية للأجيال الحاضرة والقادمة؛

19- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي، بالتشاور مع الأمانة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابعة لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، ورهنا بالموارد المتوافرة، إجراء تحليل للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ذات الصلة بالحالة والاتجاهات في الأراضي الرطبة ودوافع التغيير في الأراضي الرطبة من جميع المجالات البرامجية، وتقديم تقرير عن النتائج إلى فريق الاستعراض العلمي والتقني وأمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة لتعزيز تدفق تبادل المعلومات فيما بين الاتفاقيتين وخاصة لتوفير الاستنارة، ضمن جملة أمور، للتقرير المزمع عن حالة الأراضي الرطبة في العالم؛

20- *يطلب كذلك إلى* الأمين التنفيذي، *ويدعو* أمانة اتفاقية رامسار إلى تقييم حالة تنفيذ مبادرة أحواض الأنهار، ورفع تقرير عن هذه المسألة لعلم اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

21- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على النظر في الحاجة إلى تنفيذ مشترك لعناصر برنامجي العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وبشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، مع مراعاة دور التنوع البيولوجي في دورة المياه؛

تغير المناخ

22- *يلاحظ* نتائج التقرير التقني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بعنوان: *تغير المناخ والمياه*، الذي يشير في استنتاجاته، ضمن أمور أخرى، إلى أن العلاقة بين تغير المناخ وموارد المياه العذبة من الشواغل الرئيسية لأن جودة المياه ومدى توافرها ستتأثر بشدة بتغير المناخ؛

23- *يلاحظ* أن دورة الكربون ودورة المياه هما من أهم العمليات البيوجيولوجية الواسعة النطاق بالنسبة للحياة على كوكب الأرض وأن هاتين الدورتين ترتبطان ببعضهما البعض بصورة عامة؛

24- *يلاحظ* أن النظم الايكولوجية للمياه الداخلية تمثل مخازن مهمة للكربون وأن أراضي الخث والأراضي الرطبة الأخرى بها مخزون كبيرة من الكربون، وخاصة تحت الأرض، حسبما يشار إلى ذلك في المقرر 16/9 دال وفي تقرير فريق الخبراء التقنيين الثاني المخصص للتنوع البيولوجي وتغير المناخ،[2] الذي لاحظ أن أراضي الخث والأراضي الرطبة الأخرى تخزن كمية من الكربون أكبر من الكمية التي تخزنها الغابات المدارية في العالم؛

25- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على:

(أ) إدراك أهمية التغيرات التي تحدث في دورة المياه عند النظر في آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الأرضية والساحلية والنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، ومن هنا أيضا أهمية دور الخدمات المتعلقة بالمياه التي توفرها النظم الإيكولوجية، ولا سيما النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، في التكيف مع تغير المناخ القائم على النظم الإيكولوجية؛

(ب) التأكد من تصميم وتنفيذ أنشطتها المتعلقة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات لاستدامة و/أو تعزيز الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والمساهمة بالتالي في تحسين رفاه الإنسان؛

---

[2] UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/21.

(ج) إدراك العلاقة المتبادلة بين دورتي الكربون والمياه في أنشطتها المتعلقة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وبصفة خاصة، دور التنوع البيولوجي في المساهمة في استدامة وتشغيل دورة المياه، وتوافر المياه لدعم تشغيل النظام الإيكولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي المتصلة بالمياه وخدمات تخزين الكربون؛

26- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على مراعاة قدرات التكيف والتخفيف في الأراضي الرطبة لدى تصميم استراتيجيات لتغير المناخ؛

27- *يلاحظ* أن المياه توفر روابط قوية بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر *ويدعو* الأطراف والحكومات الأخرى إلى الارتكاز على هذه الروابط لمواصلة تعزيز الاتساق بين تلك الموضوعات على المستوى الوطني، وحسب الاقتضاء، تعزيز التنسيق وأوجه التآزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، *ويطلب إلى* الأمين التنفيذي استخدام هذه الروابط لتعزيز التعاون بين ومع فريق الاتصال المشترك وفريق الاتصال المعني بالتنوع البيولوجي؛

28- يؤكد أن الحد من تدهور الأراضي الرطبة وفقدانها يمكن أن يوفرا منافع متعددة للتنوع البيولوجي ويخفضا من تركيز غازات الدفيئة في الجو، وبالتالي يدعو الهيئات ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى النظر في إطارها في مسألة تدهور الأراضي الرطبة وفقدانها؛

الاحتياجات العلمية

29- يعترف بالحاجة إلى تعزيز التنسيق بين العلوم والسياسات والتكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الاقتصادية وخاصة بين المواضيع المتداخلة ومن ضمنها التنوع البيولوجي وتشغيل النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وتوفير الخدمات، وممارسات استخدام الأراضي والمياه وإمدادات مستدامة من المياه بكميات وجودة مناسبة، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

30- *يلاحظ* أهمية البيانات المؤكدة عن الأنواع في المياه الداخلية في تحديد حالة واتجاهات هذه النظم الايكولوجية، بما في ذلك بوصفها بيانات أساسية رئيسية تستخدم في عمليات التقييم والمبادرات الأخرى، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010، والمبادرات الجديدة، مثل حالة الموارد الوراثية المائية في العالم التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، *ويعرب* عن تقديره لتلك المنظمات والمبادرات والأفراد المسؤولين عن توليد مجموعات البيانات هذه والمحافظة عليها؛

31- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على دعم تعزيز بناء القدرات لرصد التنوع البيولوجي للنظم الايكولوجية للمياه الداخلية، بما في ذلك على مستوى الأنواع؛

32- يعترف بالحاجة إلى تحسين الإرشادات حول العلاقات بين التنوع البيولوجي والمياه، ويدعو إلى إجراء المزيد من التقييمات العلمية المتصلة بالسياسات للعلاقات بين التنوع البيولوجي والهيدرولوجيا وخدمات النظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بأمور، منها:

(أ) العلاقات بين دورتي الكربون والمياه، وتدخلات السياسات والإدارة في كل منهما، وقدرة التنوع البيولوجي على دعم الدورتين؛

(ب) أثر الاستخدام البشري المباشر للمياه على التنوع البيولوجي الأرضي والعكس، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، التدفقات بين رطوبة التربة، والمياه الجوفية، وبخر–نتح النباتات، والتحولات في الأمطار المحلية والإقليمية، مع مراعاة أية ضغوط إضافية تسببها المياه على النظم الإيكولوجية من خلال تغير المناخ،

ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى توفير الدعم التقني والمالي لهذا العمل؛

33- يعترف بالحاجة إلى تحسين إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تخطيط السيناريوهات المتعلقة بموارد المياه، *ويطلب إلى* الأمين التنفيذي ويدعو فريق الاستعراض العلمي والتقني لاتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، رهنا بالموارد المتوافرة، إلى تعزيز الجهود والمساهمة في العمليات الجارية في هذا الصدد، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تحليل السيناريوهات المضطلع به للتقرير الرابع عن تنمية المياه في العالم؛ ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى توفير الدعم التقني والمالي لهذا الغرض؛

34- يرحب مع *التقدير* بتطوير الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين لأدوات واستخدامها على نطاق واسع للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل، ويشجع على مواصلة تطويرها وتطبيقها على نطاق أوسع مع *ملاحظة* أن الاحتياجات ذات الأولوية تكمن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والسياساتية من أجل تنسيق إدارة الدوافع المتعددة للتغير في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية بصورة أفضل بحيث يمكن تحقيق تسليم متوازن وعادل ومنصف ومستدام لخدماتها المتعددة كمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

35- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى أن تولي الاعتبار الواجب للأهمية المتزايدة للإرشادات القائمة المتاحة في إطار اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وقرارات مؤتمر أطرافها المتعاقدة وأن تواصل وتعزز، عند الاقتضاء، النظر في هذه الإرشادات والقرارات؛

36- يحث الأطراف في كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة على اتخاذ تدابير تكميلية أكثر شمولا لتنفيذ الاتفاقيتين على المستوى الوطني باستعمال أداة TEMATEA ضمن غيرها من الوسائل؛

37- يلاحظ أن عام 2011 يمثل الذكرى الأربعين للمفاوضات الخاصة باتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، ويشجع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على الإسهام في الاحتفالات بهذه المناسبة واستخدامها كفرصة إضافية لمواصلة تعزيز الجهود بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة؛

38- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على أن تنظر في انعكاسات التغيرات في دورة المياه، وموارد المياه العذبة، عندما يكون ذلك ممكنا وقابلا للتطبيق، في تنفيذ جميع برامج العمل المواضيعية والمتعددة القطاعات، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط بين الهيدرولوجيا، والتنوع البيولوجي وتشغيل النظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة، *ويطلب* إلى الهيئة الفرعية للمشورة هذه العلمية والتقنية والتكنولوجية النظر في هذه الجوانب؛

39- *إذ يسلّم* بأوجه التآزر الطيبة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، *يطلب إلى* الأمين التنفيذي، ويدعو أمانة اتفاقية رامسار وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها، والشركاء المعنيين الآخرين، رهنا بتوافر الموارد المالية، إلى إنشاء فريق عامل للخبراء، بالاستعانة إلى الخبرة الأساسية

ذات الصلة لفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار، لاستعراض المعلومات المتاحة، وتقديم رسائل تتعلق بالسياسات الرئيسية، بشأن تعميم قدرة التنوع البيولوجي على مواصلة دعم دورة المياه، على أن يكون له الاختصاصات المرفقة بالمقرر الحالي؛

40- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى تزويد الأمين التنفيذي بمعارف تستند إلى المعلومات العلمية و/أو المعارف المحلية ودراسات الحالة المتعلقة بعمل فريق الخبراء، وإلى ملاحظة أيضا أن هذا العمل ينبغي ألا يؤخر الإجراء الفوري، حسب الضرورة وحسب الإقتضاء، على المستوى الوطني، لمعالجة الموضوعات قيد البحث؛

41- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي: أن ينشر مشروع نتائج هذا العمل على الأطراف والحكومات الأخرى من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ووسائل ملائمة أخرى، للتعليق عليها واستعراضها، ولتعزيز تبادل المعلومات والتطبيق الفعال لنتائج هذا العمل؛ وأن يوزع التقرير النهائي للفريق على الأطراف والحكومات الأخرى في أقرب فرصة ممكنة؛ وأن يرفع تقريرا عن التقدم المحرز إلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

التنوع البيولوجي والكوارث الطبيعية

42- *إذ يلاحظ* دور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في توفير خدمات تقلل الضعف أمام آثار بعض الكوارث الطبيعية، ولا سيما الآثار المتعلقة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف، وأنه من المتوقع أن تؤدي التغيرات العالمية الحالية إلى زيادة الضعف أمام الكوارث ومخاطرها؛

43- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على الاعتراف بدور النظم الإيكولوجية السليمة، وخاصة الأراضي الرطبة، في حماية المجتمعات البشرية من بعض الكوارث الطبيعية وإدراج هذه الاعتبارات في السياسات ذات الصلة؛

44- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على حفظ النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام وعند الضرورة، استعادتها، حتى تديم تدفقات المياه العذبة والموارد المائية التنوع البيولوجي وتسهم بالتالي في رفاه الإنسان؛

45- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، بالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك اتفاقية رامسار وإستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث القيام بما يلي:

(أ) إجراء تحليل للثغرات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي للمياد الداخلية وخدمات النظم الإيكولوجية ودورها المحتمل في الحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) السعي إلى إيجاد سبل لسد هذه الثغرات، حسب مقتضى الحال، وفي حدود ولاية اتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال تعزيز الأدوات والمعلومات، بما في ذلك السياسات وإرشادات الإدارة؛

(ج) تعزيز دعم القدرات لتحقيق هذه الغايات، باعتبار ذلك وسيلة لمساعدة الأطراف على تحسين إسهام التنوع البيولوجي للمياه الداخلية وخدمات النظم الإيكولوجية في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؛

ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى توفير الدعم المالي والتقني لهذا الغرض؛

التنوع البيولوجي والمياه والخطة الاستراتيجية

46- يلاحظ أن تخصيص المياه، وتنظيمها وتنقيتها:

(أ) تعتبر خدمات مهمة بصورة حاسمة توفرها النظم الإيكولوجية، يدعمها التنوع البيولوجي، وتعتبر ضرورية للتنمية المستدامة؛

(ب) تعتبر أساسية لاستمرار تشغيل النظم الإيكولوجية الأرضية والداخلية والساحلية، ووجود التنوع البيولوجي داخلها؛ وأن هناك أساسا علميا وتقنيا واضحا لتعزيز الاهتمام بالمياه عبر جميع المصالح وبرامج العمل ذات الصلة في الاتفاقية؛

47- بالاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي يمثلها الاعتراف بدور التنوع البيولوجي في توفير المياه وتنظيمها وتنقيتها، وبالتالي إدامة الموارد المائية، يحث الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات المعنية على تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات ومستويات الحكومة والمجتمع كمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية؛

مرفق

اختصاصات فريق الخبراء المعني بدور التنوع البيولوجي في دعم دورة المياه وما يرتبط بها من خدمات النظام الإيكولوجي

1- سيستعرض فريق الخبراء المؤلفات الحالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك دراسات الحالة، بشأن مساهمة التنوع البيولوجي في استدامة دورة المياه، والتغيرات الحالية والمحتملة التي تحدث في هذه العلاقة، بما في ذلك ما يلي، ضمن جملة أمور:

(أ) دور النظم الإيكولوجية (الغابات، والأراضي الرطبة، والمراعي والبحيرات والمناطق الأحيائية الأخرى ذات الصلة) في تنظيم توافر المياه، بما في ذلك أثناء الأحداث الهيدرولوجية القاسية (الجفاف والفيضانات) وعلى فترات زمنية أطول تشمل الفترات التي تمتد لعدة سنوات؛

(ب) معدلات البخر- النتح لمختلف أنواع النظم الإيكولوجية بما فيها الغابات، والأراضي الرطبة، والمراعي، والمحاصيل الزراعية والمناطق الأحيائية الأخرى ذات الصلة؛

(ج) مساهمة البخر – النتح في استدامة توافر المياه المحلية والإقليمية، وتشغيل النظام الإيكولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية؛

(د) اعتماد أنواع الغطاء الأرضي على توافر المياه الجوفية والآثار ذات الصلة للاتجاهات في استخدام المياه الجوفية؛

(هـ) العلاقات بين التدفقات الخضراء والزرقاء للمياه (التقسيم) وآثار التغيرات في أحدهما على الآخر؛

(و) الاستخدام البشري للمياه وآثاره الفعلية أو المحتملة على النظم الإيكولوجية الأرضية من خلال التغير في دورة المياه؛

(ز) آثار التغيرات الجارية أو المتوقعة في دورة المياه على خدمات النظام الإيكولوجي، مع إشارة خاصة إلى خزن الكربون؛

(ح) الآثار المحتملة للضغوط التي يفرضها تغير المناخ على هذه العوامل.

2- سيحدد فريق الخبراء: أهمية وحجم حدوث التغيرات الحالية والمتوقعة؛ والثغرات في المعلومات؛ ومستويات اليقين العلمي والمخاطر؛ والحاجة إلى عمل علمي يتعلق بالسياسات المستقبلية.

3- سيعد فريق الخبراء رسائل رئيسية لصانعي السياسات قائمة على المعارف بحيث تكون بسيطة ويسهل إيصالها.

4- ينبغي أن يشمل فريق الخبراء، رهنا بتوافر الموارد، الخبرة من الأقاليم الجغرافية ذات الصلة، والمناطق الهيدرو- إيكولوجية داخل هذه الأقاليم (مثل أقاليم سقوط الأمطار/الرطوبة العالية والمتوسطة والمتدنية)، من أجل الحصول على الخبرة الإقليمية تحت الظروف المختلفة للتنوع البيولوجي، وتوافر موارد المياه، والطلب على الأراضي والمياه.

5- يجوز أن يشمل عمل فريق الخبراء، رهنا بتوافر الموارد، عقد اجتماع (اجتماعات) وجها لوجه.